تقويم استراتيجيات الدولة في مجال تطوير انتاج الحبوب الاستراتيجية والامن الغذائي في العراق- دراسة في الجغرافية السياسية[1]

grain production and food security in Iraq – a study in political geography

الاستاذ الدكتور

مجيد حميد البدري

جامعة الكوفة – كلية الآداب

الباحثة

إسراء كامل مزهر

جامعة الكوفة – كلية الآداب

Prof. Dr. Majeed Hameed Al-Bedry. University of Kufa, College of Art. Email: majeed.albdri@uokufa.edu.iq.

Researcher: Esraa Kamel Mizher. University of Kufa, College of Art. Email: zainalabdeen886@gmail.com

الملخص

يواجه العراق تحديا خطيرا في مجال الغذاء الذي تقتصر سماته على انتاجه الغذائي لتلبية السلع الغذائية الرئيسية ولاسيما الحبوب الاستراتيجية اذ يستورد معظم تلك الاحتياجات من الخارج مما يشكل تهديدا خطيرا لأمنه الغذائي بوصفه احد العناصر الاساسية للأمن الوطني العراقي ،يهدف البحث الى تحليل واقع الاستراتيجيات التي وضعتها الدولة في مجال تطوير انتاج الحبوب الاستراتيجية الاربعة (القمح والشعير والرز والذرة الصفراء) وفاعليتها في تحقيق الامن الغذائي في العراق منذ عام ٢٠٠٨،وتوصل البحث الى وجود العديد من المعوقات والتحديات الخارجية والداخلية حالت دون تحقيق معظم تلك الاستراتيجيات على الرغم من توفر الامكانات الموردية الطبيعية والبشرية لقيام الزراعة والنهوض بها في العراق.

الكلمات المفتاحية:- استراتيجيات ،الامن الغذائي، الحبوب الاستراتيجية.

Summary

limited Iraq faces a serious challenge in the field of food, whose characteristics are limited to its food production to meet the main food commodities, especially strategic grains, as it imports most of these needs from abroad, which poses a serious threat to its food security as one of the basic elements of Iraqi national security Analysis of the reality of the strategies set by the state in the field of developing the production of the four strategic grains (wheat, barley, rice and yellow corn) and their effectiveness in achieving food security in Iraq since 2008, and the research found that there are many external and internal obstacles and challenges that prevented the achievement of most of those Strategies Despite the availability of natural and human resource potentials for the establishment and advancement of agriculture in Iraq.

Keywords:– strategies, food security, strategic grains, the food gap.

المقدمة

الغذاء هو حاجة انسانية ملحة لا يمكن الاستغناء عنها، و تعد الزراعة القاعدة الاساسية لتحقيق الامن الغذائي للشعوب لأهميتها في انتاج المحاصيل الزراعية لسد حاجات السكان الاستهلاكية الغذائية، ولهذا اصبح هذا الموضوع من الاولويات التي على الدولة ان تهتم بها وتوفرها للمواطنين من خلال السياسة الاقتصادية والتنموية ووضع الخطط والاستراتيجيات التي من شانها ان تحقق الامن الغذائي الذي يعد الدعامة الرئيسية لسيادتها. يعاني العراق من مشكلة في انتاجه الغذائي من محاصيل الحبوب الاستراتيجية تتمثل في اتساع الفجوة الغذائية بين الانتاج والاستهلاك ولاسيما من محصولي القمح والرز اذ بلغ متوسط فجوة محصول القمح (٣,١٠٥.٤-)الف طن ومتوسط فجوة محصول الرز(٥,٤٤.٦-)الف طن خلال سنوات البحث بسبب تذبذب الايرادات المائية لتذبذب الامطار والسياسيات المائية لدول الجوار فضلا عن السياسات الزراعية غير المتكاملة مما جعل العراق يعتمد على الاستيراد في سد الفجوة الغذائية وما لذلك من اثار على أمنه الغذائي والوطني ،وقد سعت الدولة لتطوير القطاع الزراعي في اطار سلسلة من الاستراتيجيات الحكومية بدأت اولها في عام ٢٠٠٨ اذ تبنت الحكومة خطة التنمية الوطنية الشاملة لكل القطاعات ومنها القطاع الزراعي النباتي وانتاج الحبوب الاستراتيجية وبعدها توالت صياغة الخطط والاستراتيجيات في هذا المجال.

مشكلة البحث

هل حققت استراتيجيات الدولة اهدافها في مجال تطوير انتاج الحبوب الاستراتيجية والامن الغذائي في العراق؟

فرضية الدراسة

بعض من تلك الاستراتيجيات قد حققت اهدافها ومعظمها واجهتها معوقات حالت دون تطبيق اهدافها مما يهدد تحقيق الامن الغذائي في العراق.

الحدود المكانية والزمانية لمنطقة البحث:

تمثلت الحدود المكانية بدولة العراق، والبالغة مساحتها(٤٣٥٠٥٢)كم٢، التي يحدها من الشمال تركيا ومن الشرق ايران، ومن الغرب سوريا والاردن والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب الخليج العربي والكويت والمملكة العربية السعودية ، في حين تمثلت الحدود الزمانية بالمدة من ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٩.

منهجية البحث

تم استخدام المنهج الوظيفي لإبراز دور ووظيفة الدولة في تحقيق الامن الغذائي لأبناء شعبها ومنهج تحليل القوة فضلا عن استخدام الاسلوب التحليلي لتحليل البيانات والمعطيات الخاصة بموضوع البحث.

تقويم استراتيجيات الدولة في مجال تطوير انتاج الحبوب الاستراتيجية والامن الغذائي في العراق

اولا- **المبادرة الزراعية(٢٠٠٨-٢٠١٨):**

وهي مبادرة اطلقتها الحكومة العراقية بتوجيه من رئيس الوزراء عام ٢٠٠٨ للنهوض بواقع القطاع الزراعي وخارطة طريق هذه المبادرة تفيد بأنها شاملة لكل مفاصل هذا القطاع وتعمل ضمن سقف زمني مدته (١٠) سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب الاستراتيجية[٢].

والمبادرة الزراعية عبارة عن قروض حكومية ميسرة بدون فوائد تقدم للمزارعين لتمكينهم من تغطية تكاليف المشاريع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وتشمل الاغراض الزراعية كافة من خلال تخصيص مبالغ وايداعها في صناديق متخصصة بالأغراض الزراعية الممنوحة لأجلها القروض ،كما تضمنت المبادرة الزراعية دعم مشاريع وزارة الزراعة ومشاريع وزارة الموارد المائية.

اهداف المبادرة الزراعية[٣]

١-تزويد المزارعين في العراق بالبذور المحسنة والاسمدة والمبيدات لمحاصيل الحنطة والشعير.

٢-ضمان شراء انتاج المزارعين من المحاصيل الاستراتيجية بأسعار السوق وتحديد حصص الاستيراد والتصدير بما يحقق استقرار الاسعار ويخدم الانتاج الزراعي.

٣-تتضمن المبادرة من خلال النهوض بالقطاع الزراعي تحريك عجلة الاقتصاد العراقي والمساعدة في خفض نسبة البطالة في الريف ،من خلال فتح صندوق خاص لمنح القروض الميسرة لتشجيع العوائل الفقيرة والمزارعين على اقامة مشاريع انتاجية ذات المنحى الزراعي.

٤-تحدد المبادرة اولويات الدولة في الاستثمارات الحكومية الضخمة في القطاع الزراعي والتي تضم مشاريع الري والبزل وتنظيم المشاريع المائية وتأسيس وحدات رقابة على نوعية المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية.

٥- تشكيل هيئة عليا من خبراء عراقيين في حقول التنمية الزراعية وذات صلاحيات لمتابعة تنفيذ هذه المبادرة الحيوية في القطاع الزراعي.

٦-تهدف المبادرة الى العمل بنظام العقود لتشجيع المزارعين الجدد والعاطلين عن العمل من الخريجين الزراعيين والبيطريين من خلال تخصيص اراضي ضمن عقود مع الدولة بشرط استغلالها في انتاج المحاصيل الزراعية حصرا.

ومن اجل تحقيق هذه الاهداف تم تأسيس عدد من صناديق الاقراض التخصصية ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف الزراعي التعاوني لتقديم تلك القروض من خلال فروع المصرف الموجودة في كل المحافظات، واستنادا الى احصائيات المصرف الزراعي التعاوني فأن اجمالي قروض المبادرة الزراعية كان بحدود(٢٠٤٤) ترليون دينار منذ بدأ المبادرة عام ٢٠٠٨وحتى نهاية مدتها عام ٢٠١٨ خصصت من اموال الموازنة العامة للدولة، موزعة على صغار المزارعين والفلاحين (478.5)مليار دينار لتمكينهم لزراعة محاصيل الحبوب الاستراتيجية، والمكننة الحديثة ووسائل الري (950.6)مليار دينار وقد صرفت عليها اعلى المبالغ المالية من بين باقي المشاريع جدول(٣) .

جدول(٣)

المبالغ المقررة لقروض المبادرة الزراعية من عام ٢٠٠٨ – ٢٠١٨

مليار دينار

الصناديق	المبلغ	عدد المشاريع
صغار المزارعين والفلاحين لزراعة محاصيل الحبوب الاستراتيجية	478.5	33649
المكننة الحديثة ووسائل الري	950.6	40344
تنمية الثروة الحيوانية	224	6589
المشاريع الاستثمارية الكبرى	289.9	334
تنمية النخيل	96.5	8985
تنمية المرأة الريفية	4.1	152
ابناء العراق	0.04	75
المجموع	2044	90128

المصدر:-عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني

تقويم المبادرة الزراعية

ان بداية انطلاق مشروع المبادرة الزراعية من الحكومة العراقية كان على اساس الوفرة المالية من ايرادات النفط في الموازنة اذ ان التخصيصات المالية التي وضعت لتلك المبادرة بما في ذلك مشاريع وزارتي

الزراعة والموارد المالية تعد مبالغ ضخمة بلغت (4,283.51)[٤] ترليون دينار وبحسب المراقبين الاقتصاديين للمبادرة الزراعية هذه المبالغ كفيلة بتغيير واقع القطاع الزراعي بشكل جذري ليصبح قطاعا متطورا الا ان الفساد المالي والاداري وعدم وجود متابعة لصرف تلك الاموال نحو تحقيق اهدافها حال دون تحقيق ذلك ،اذ وبحسب الجهات الرسمية ان نسبة تحقيق اهداف المبادرة الزراعية هي (٣٥%)[٥] فقط. وكما يلي سيتم توضيح نتائج تلك المبادرة على محاصيل الحبوب الاستراتيجية:-

١-انخفضت المساحة الزراعية للقمح سلبا خلال فترة المبادرة بمقدار (46.7-%)بينما ارتفع الانتاج بمقدار (32%) ومن ثم ارتفعت الانتاجية بنسبة تغير بلغت (67.9%)ويعني ذلك ان التأثير الاساسي لنمو انتاج القمح كان نمو انتاجيته ،الا انه على الرغم من ذلك لم يتحقق الاكتفاء الذاتي من محصول القمح، اذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي خلال فترة المبادرة من محصول القمح (٥١.١%).

٢-كانت نسبة تغير مساحة محصول الشعير سالبة خلال فترة المبادرة الا ان نسبة تغير الانتاج قد بلغت (30.3%)وانتاجية المحصول قد حققت نسبة تغير(89.7%) وهي نسبة عالية بفعل الاسمدة والبذور المحسنة الموزعة على المزارعين خلال المبادرة الزراعية والتي القت بثمارها في تطوير التوسع الرأسي لمحصول الشعير.

٣-لم يتحقق توسع في مساحة وانتاج محصول الرز خلال فترة المبادرة اذ سجلت نسبة تغير سالبة بسبب شحة الموارد المائية في بعض سنوات المبادرة والتي اثرت على نسبة التغير اما انتاجية محصول الرز فقد سجلت نسبة تغير (10.6%).وهو بذلك لم يحقق الاكتفاء الذاتي للسكان اذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الرز خلال فترة المبادرة (33.3%)فقط .

٤-لم يحدث نموا في المساحات المزروعة بالذرة الصفراء وكذلك الانتاج خلال فترة المبادرة اذ سجلت نسبة تغير سالبة، اما نسبة تغير انتاجية محصول الذرة فقد بلغت(69.9%).

يتضح مما سبق بأن المبادرة الزراعية قد القت بثمارها في تنمية انتاج محصولي القمح والشعير من خلال تنمية الانتاجية ولكن رغم ذلك التطور الطفيف في الانتاج الا ان المبادرة لم تحقق الهدف في تحقيق كفاية غذائية من المحصول الرئيسي لغذاء الفرد العراقي وهو القمح للأسباب التي ذكرت سابقا اذ كان على الدولة ان تستورد بحدود ٤ ملايين طن من الحنطة لعام ٢٠١٨ وحده لتوفير مفردات البطاقة التموينية لتغطية الاستهلاك اذ بلغت نسبة الاعتماد على الخارج لعام ٢٠١٨ (٦٨%)[٦]وهو مؤشر يهدد الامن الغذائي للعراق ويعرضه للانكشاف الاقتصادي للدول المصدرة، كما ان المبادرة قد ركزت على تنمية محصولي القمح والشعير دون محصولي الرز والذرة الصفراء مما كان من الاجدر التخطيط لتلك المبادرة بشكل افضل وجعل الهدف هو تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاربعة الاستراتيجية مع

المتابعة وتقديم نسب الانجاز لمشاريع المبادرة بشكل دوري من الدوائر الزراعية التابعة للمحافظات الى رئاسة الوزراء وهي الجهة المسؤولة عن تنفيذ تلك المبادرة لاتخاذ ما يلزم وفق القانون في حال وجد قصور او حالات فساد اداري ومالي، الا ان المبادرة الزراعية عدت بداية مقبولة لانطلاق المشاريع الزراعية التنموية في العراق.

جدول(٤)

نسبة تغير النمو والاكتفاء الذاتي من القمح والشعير خلال سنوات المبادرة الزراعية(٢٠٠٨-٢٠١٨)

السنة	مساحة القمح	انتاج القمح	انتاجية القمح	نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح %	مساحة الشعير	انتاج الشعير	انتاجية الشعير	نسبة الاكتفاء الذاتي من الشعير %
2008	5741162	1254975	317.2	23.8	3227591	362	64.1	100
2009	5049753	1700390	336.7	31.1	2817635	501508	178	100
2010	5543880	2748840	495.8	48.8	4026674	1137169	282.4	100
2011	6542768	2808900	429.3	48.8	3650866	820152	224.6	100
2012	6914498	3062312	442.9	51.1	2849531	831990	292	100
2013	7376332	4178379	566.5	67.1	3363601	1003198	298.3	100
2014	8528043	5055111	592.8	81.7	4864729	1277796	275.8	100
2015	4146696	2645061	637.9	41.5	1003066	329713	328.7	99.9
2016	3697246	3052939	825.7	46	1061703	499222	470.2	99.8
2017	4215906	2974136	705.5	43.8	820461	303114	369.4	99.8
2018	3153941	2177885	690.5	31.1	601213	190647	317.1	99.5
المعدل	**5537293.1**	**2878084.3**	**549.1**	46.8	**2571551.8**	**626806.4**	**281.8**	99.9
نسبة التغير*%	-46.7	32	67.9	-	-102.1	30.3	89.7	-

المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي ،تقارير سنوية(٢٠٠٨-٢٠١٨).

*- نسبة التغير:-(اللاحق-السابق/المعدل*١٠٠).

جدول(٥)

نسبة التغير والاكتفاء الذاتي للرز والذرة الصفراء خلال سنوات المبادرة الزراعية(٢٠٠٨-٢٠١٨)

السنة	مساحة الرز	انتاج الرز	انتاجية الرز	نسبة الاكتفاء الذاتي من الرز %	مساحة الذرة الصفراء	انتاج الذرة الصفراء	انتاجية الذرة الصفراء	نسبة الاكتفاء الذاتي من الذرة الصفراء %
2008	339043	248157	731.9	36.3	485637	285040	586.9	100
2009	219735	173074	787.6	31.9	432321	227860	527.1	100
2010	191895	155829	812.1	27.9	447069	257028	574.9	100
2011	263810	235118	891.2	39.4	518105	335631	647.8	100
2012	318767	361339	1133.5	64.1	551671	466855	846.3	100
2013	383824	451849	1177.2	69	798118	831345	1041.6	100
2014	317249	403028	1270.4	30.2	378061	289288	765.2	100
2015	110434	109209	988.9	9.9	229038	182340	796.1	100
2016	154247	181320	1175.5	16.9	303969	259546	853.9	100
2017	222096	265852	1197	38.5	222810	185291	831.6	100
2018	21702	18196	838.4	1.7	55837	63307	1133.8	97.9
المعدل	231163.8	236633.7	1000.3	33.2	402057.8	307593.7	782.2	99.8
نسبة التغير*%	-137.2	-97.1	10.6	-	-106.9	-72	69.9	-

المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي ،تقارير سنوية(٢٠٠٨-٢٠١٨).

*- نسبة التغير:-(اللاحق-السابق/المعدل*١٠٠).

ثانيا-البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة في العراق(٢٠١١-٢٠٢١):

وهو برنامج متكامل اطلقته وزارة الزراعة عام ٢٠١١ ويستمر العمل به لمدة عشر سنوات من خلال ما يسمى ب(المزارع المضيئة)وهي مزارع نموذجية تم اختيارها لتنفيذ البرنامج ، اذ يهتم بتبني الطرق التكنلوجية الحديثة في زراعة وانتاج القمح في العراق، بغية رفع انتاجية الدونم الواحد من الحنطة لزيادة الانتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم تحقيق الامن الغذائي من هذه المادة الغذائية. اذ يتم رفد انتاج الحنطة من البذار وحتى الحصاد، عن طريق نشر حزمة متكاملة من التكنلوجيا الحديثة منها التسوية الليزرية لحرث التربة وتعديلها والتي اثبت علميا انها تعمل على زيادة انتاجية الارض بنسبة (٢٥-٤٠%)

،واستخدام آلة الباذرة المسمدة لتلافي الهدر في كمية البذار، واستخدام الاسمدة البوتاسية ،وكذلك استخدام المبيدات الكيمياوية في مكافحة الادغال الضارة، بدأ البرنامج بمساحة (١١٣) الف دونم في خمس محافظات في العراق (واسط ، كركوك ، القادسية ، نينوى ،الانبار)ومن ثم توسعت التجربة على (١٣)محافظة وبمساحات زراعية اوسع[٧] ،اذ يتم ترشيح المزارعين الكفوئين للتسجيل بهذا البرنامج.

اهداف البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة في العراق[٨]

١-تحسين اصناف القمح من خلال تنقية البذور وادخال اصناف جديدة مقاومة للملوحة والجفاف وذات انتاجية عالية تصل انتاجيتها ما يزيد عن (١) طن للدونم الواحد.

٢-رفع انتاجية وحدة المساحة من خلال تطوير اساليب خدمة التربة والمحصول، من خلال استخدام اساليب ري حديثة وجدولة الري والاستخدام الكفوء للأسمدة كما ونوعا وتوقيتا.

3-بناء وتأهيل الكوادر الفنية العاملة في البرنامج من خلال اقامة دورات تدريبية داخلية وخارجية لتنشئة كوادر بحثية وارشادية كفوءة .

تقويم البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة في العراق

تم الحصول الى نتائج ايجابية لزيادة انتاجية محصول القمح وتحسين الناتج النهائي كما ونوعا في المساحات الزراعية المحددة التي طبق عليها البرنامج ، اذ زادت انتاجية محصول الحنطة في تلك المساحات المزروعة من (٧٦٠)كغم/دونم في عام ٢٠١١ الى (٩١٨)كغم/دونم في عام ٢٠١٦[٩] ،اذ تعد تجربة ناجحة ساهمت بها الحكومة كبرنامج متكامل لرفد الامن الغذائي بالمادة الاساسية للغذاء وهي الحنطة ،الا انها لا تخلو من الاخفاقات والمعوقات والتحديات التي تتمثل بالاتي[١٠]:-

١-تناقصت التخصيصات المالية المخصصة لرفد البرنامج في الموازنة الاستثمارية خلال سنوات تطبيق البرنامج مما ادى الى عدم دفع مستحقات المزارعين لسنتين متتاليتين وادى ذلك الى تقليل الانفاق على المدخلات بسبب فقرهم المادي .

٢-اخفاق البرنامج في توسيع المساحات الزراعية حسب الخطة المعدة الى (٥) ملايين دونم من القمح ،اذ بعد مرور ٩ سنوات من تنفيذ البرنامج منذ بدايته عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٩ بلغت المساحات (٢.٩٤) مليون دونم في حين كان من المقرر ان تصل الى (٤.٥٠٠) مليون دونم على احتساب زيادة سنوية (٥٠٠) الف دونم كما مخطط لها في البرنامج.

٣-بعض سنوات تنفيذ البرنامج قد انخفضت فيها انتاجية الحنطة والسبب وفقا لوزارة الزراعة بسبب الظروف الامنية المتمثلة بأحداث داعش في بعض المحافظات فضلا عن الجفاف وقلة المردود المائي

على الرغم من ان خطة البرنامج تقضي باستخدام وسائل ري حديثة الا انه قد اخفق بهذا الجانب ،اذ ادى الى تخفيض خطة الاستزراع للحنطة ضمن البرنامج للعام ٢٠١٩ من(٢.٨٥)مليون دونم الى(٢.٧٦) مليون دونم.

١- لايزال المزارعين تنقصهم التوعية والاقناع بتبني النماذج والتقانات الزراعية الحديثة من اجل خفض التكلفة وزيادة الانتاجية.

اذا ما تم ايجاد الحلول لتلك الاخفاقات فأن البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة يعد من الاستراتيجيات الحكومية الناجحة والمهمة في مجال التوسع الرأسي لزراعة محصول القمح الذي يقوم على التقانة العلمية والبحثية، اذ ساهم البرنامج في زيادة انتاجية محصول القمح في العراق من (429.3)كغم/دونم عام ٢٠١١ الى (686.1)كغم/دونم عام ٢٠١٩، الا انه لاتزال هناك فجوة غذائية لمحصول القمح في العراق بمتوسط (٢٩٥٩.٤-)منذ بداية تنفيذ البرنامج حتى عام ٢٠١٩[١١] ،اذ لابد من الاستمرار في تنفيذ البرنامج لغاية شمول جميع المساحات المزروعة بالقمح في منطقة الدراسة لرفع مستوى انتاجية القمح لسد الفجوة الغذائية والوصول للاكتفاء الذاتي ومن ثم تحقيق فائض غذائي لتصديره الى الخارج وذلك له ابعادا في الجغرافية السياسية تتمثل في ان يصبح العراق مالكا لقراره السياسي دون السماح بالتدخلات الخارجية لاسيما من دول الجوار التي تضر بسيادته كذلك يكون العراق منافسا قويا مع الدول المصدرة للقمح في العالم فضلا عن المشاركة في القرار الاقتصادي الدولي فيما يخص قضية الامن الغذائي العالمي بما يمتلكه العراق ويتميز به مقارنة مع غيره من الدول من امكانيات طبيعية وبشرية تساعد على تنمية انتاجه من محصول القمح.

ثالثا-الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٥):

تبنت وزارة الزراعة الخطة الاستراتيجية ٢٠١٥-٢٠٢٥ وحددت اولوياتها ضمن نشاط الانتاج النباتي بالتركيز على القمح والشعير من محاصيل الحبوب كونها على رأس اولويات طلب الشعب العراقي من المنتجات الزراعية، وتهدف الخطة بشكل عام الى تطوير واقع القطاع الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة للوصول الى الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية لتحقيق الامن الغذائي من خلال اعتماد خطتين احداهما للتوسع العمودي والاخرى للتوسع الافقي وكما يلي[١٢]:-

١-**التوسع العمودي** :-ويكون ذلك من خلال تنمية الانتاجية بتبني اصناف بذور عالية الانتاجية ومناسبة لظروف البيئة والتسميد بالعناصر الرئيسة والنادرة (العناصر الكبرى والصغرى)وتنظيم الريات المقدمة للمحاصيل من حيث الكمية ومواعيدها، واستخدام الدورات الزراعية لكثافة زراعية عالية، واستخدام

تقانات الري الحديثة متزامنة مع المكننة الحديثة التي ترفع من انتاجية الارض في المناطق المروية واستخدام الري التكميلي في المناطق الديمية، ونشر زراعة الهجين من خلال تسجيل واعتماد اصناف هجينة عالية الانتاج ولمختلف المحاصيل المستنبطة محليا او المستوردة.

٢-**التوسع الافقي:**- فقد اعتمد على اضافة مساحات جديدة من خلال نتائج مكافحة التصحر من تثبيت الكثبان الرملية شرط توفر الحصص المائية الكافية لها ،وتنمية الغطاء النباتي وحصاد المياه وحفر الابار لاستثمار المياه الجوفية المتجددة ،واجراء الصيانة الدورية للمبازل بالتنظيم مع وزارة الموارد المائية ، والتوسع في الري التكميلي في المناطق الديمية للإنتاج النباتي من خلال بناء السدود الصغيرة لحصاد المياه.

تقويم الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة للمدة ٢٠١٥-٢٠٢٥

عند مقارنة واقع الحال مع استراتيجية وزارة الزراعة من خلال دراسة التطور الحاصل في محاصيل القمح والشعير خلال فترة الاستراتيجية فيتبين من الجدول(٦) مدى انجاز الحكومة وجديتها في تنفيذ تلك الاستراتيجية منذ بداية نشأتها ،اذ ارتفعت المساحة المزروعة بالقمح (4146)الف دونم في عام ٢٠١٥ الى ان وصلت (6331)الف دونم في عام ٢٠١٩ وهي زيادة واضحة في المساحة وقريبة عن المساحة في سنة الهدف والتي تبلغ(7884)الف دونم، اما انتاج محصول القمح فقد ازداد ايضا من (2645)الف طن الى (4343)الف طن في عام ٢٠١٩ ، والانتاجية قد ازدادت بنسبة بسيطة ولكنها سائرة بالاتجاه الصحيح نحو الزيادة للوصول الى الانتاجية في سنة الهدف والبالغة(7899)كغم/دونم،وفيما يخص تطور محصول الشعير فقد ازدادت المساحة المزروعة به من (1003)الف دونم عام ٢٠١٥ الى (3721)الف دونم في عام ٢٠١٩ وهي قريبة نحو تحقيق الهدف في الزيادة، اما الانتاج فقد ازداد من (329)الف طن الى (1518)الف طن عام ٢٠١٩ وهو تطور ملموس وجاري نحو تحقيق الهدف لعام ٢٠٢٥ والبالغ (1714) الف طن، اما الانتاجية فقد تطورت بمقدار (١٠٠) كغم/دونم منذ عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٩وهي قريبة عن تحقيق الهدف.

جدول (٦)

الاهداف والتطور الحاصل بالخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة ٢٠١٥-٢٠٢٥ لمحصولي القمح والشعير

محصول القمح				محصول الشعير			
البيان	سنة الاساس 2015	التطورالحاصل حتى عام 2019	سنةالهدف 2025	البيان	سنة الاساس 2015	التطورالحاصل حتى عام 2019	سنةالهدف 2025
المساحة(الف دونم)	4146	6331	7884	المساحة(الف دونم)	1003	3721	3750
الانتاج(الف طن)	2645	4343	7899	الانتاج(الف طن)	329	1518	1714
الانتاجية(كغم/دونم)	637.9	686.1	1002	الانتاجية(كغم/دونم)	328.7	408.1	457

المصدر:-١-العمود الاول والثالث من اعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة الزراعة، دائرة التخطيط والمتابعة، الخطة الاستراتيجية للأعوام٢٠١٥ -٢٠٢٥.
٢-العمود الثاني بالاعتماد على من بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقارير سنوية (٢٠١٥-٢٠١٩)،بيانات منشورة.

ان الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة تعد خطة مدروسة بشكل جيد سائرة في اتجاه تحقيق اهدافها في مجال تطوير انتاجية القمح والشعير من خلال التوسع العمودي وكذلك شملت التوسع الافقي ومن ثم تطوير الانتاج وقد حققت نتائج ايجابية بهذا الصدد لذلك تعد من الاستراتيجيات الجيدة التي قدمتها الحكومة فمن المؤكد انه في ظل استمرار العمل في تلك الخطة سيتم سد الفجوة الغذائية من المحصولين لعام ٢٠٢٥ على وفق الانتاج المقرر تحقيقه في عام ٢٠٢٥ ان لم تعترضها معوقات سياسية او اقتصادية تؤول دون تحقيق اهدافها، الا انها تعد قاصرة كونها اقتصرت على محصولين فقط من المحاصيل الاستراتيجية تاركة المحصول المهم على قائمة غذاء الفرد العراقي وهو محصول الرز وكذلك اهملت تطوير انتاج محصول الذرة الصفراء على الرغم من اهمية تلك المحاصيل في تحقيق الامن الغذائي العراقي ،ولاسيما ان العراق يعتمد وبنسبة (٦٤.٢%)على الخارج في تأمين مفردات البطاقة التموينية من محصول الرز وهي بحد ذاتها تعد نسبة خطيرة تجعل العراق معرضا للخضوع للإرادات السياسية الدولية وهو مؤشر ضعف من وجهة نظر الجغرافية السياسية.

رابعا-استراتيجية التخفيف من الفقر(٢٠١٤-٢٠٢٢):

وضعت الحكومة استراتيجيات لتخفيف الفقر في العراق الاولى من ٢٠١٠-٢٠١٤ والثانية ٢٠١٤-٢٠٢٢ بالتعاون مع البنك الدولي والامم المتحدة من خلال تقديم الدعم المالي والفني ،والتي تستهدف تلك

الاستراتيجية خفض نسبة الفقر كهدف اساس بمقدار (٢٥%) حتى عام ٢٠٢٢ من خلال تحويل الفقراء الى منتجين مندمجين اقتصاديا واجتماعيا ، وشملت الاستراتيجية دعم فقراء الريف كون ان نسبة الفقر في الريف تزيد عن ضعف النسبة في الحضر، اذ يعمل اغلب فقراء الريف في الزراعة اذ بلغت نسبتهم (٤٦.٩%)عام ٢٠١٢ بينما يعمل فقراء الحضر في البناء والتشييد اذ بلغت نسبتهم (٢٧.٧%) عام ٢٠١٢[١٣] .

اهداف استراتيجية التخفيف من الفقر

١-دخل اعلى للفقراء من خلال خلق فرص العمل للنساء والرجال ،واطلاق القروض الزراعية وزيادة انتاجية الارض من خلال تدريب المزارعين على اساليب الزراعة والري الحديثة لتحسين المردود الاقتصادي للمزارعين .زيادة انتاجية الارض وترشيد استخدام مياه الري لتحسين المردود الاقتصادي للمزارعين.

٢-تحسين المستوى الصحي من خلال الرعاية الصحية للفقراء.

٣-تحسين تعليم الفقراء من خلال انشاء مدراس ومراكز محو امية خاصة في الريف.

٤-توفير سكن اقتصادي للفقراء.

٥-اصلاح نظام البطاقة التموينية وتوفير الغذاء للفقراء.

تقويم استراتيجية التخفيف من الفقر

مما تقدم نجد ان الحكومة قد وضعت اهدافا جيدة في استراتيجية القضاء على الفقر لعام ٢٠١٨-٢٠٢٢ الا ان في ديباجة الاستراتيجية تم ذكر مجموعة من التحديات التي واجهت الاستراتيجية السابقة وابرزها الازمة المزدوجة التي نتجت عن احتلال داعش للأراضي العراقية وغياب الامن الوطني وانخفاض اسعار النفط الخام والتي تمثل عماد صادرات البلد ومن ثم دخله القومي مما افشل تنفيذ تلك الاستراتيجية الاولى للتخفيف من الفقر بل زادت نسبة الفقر من (١٨.٩%) في مطلع عام ٢٠١٢الى(٢٢.٥%) في عام ٢٠١٥ ،وقد وصلت عام ٢٠١٩ الى (٢٠.٥%)[١٤]،وذلك كون تلك التحديات لازالت موجودة بل اتخذت ابعادا اكثر عمقا ، فما يزال تهديد امن الانسان هاجسا مقلقا امام تحدي تنويع مصادر الدخل الذي يعد شرطا اساسيا للتخفيف من الفقر فما يزال اقتصاد العراق يعتمد على عوائد النفط الخام فضلا عن غياب الحكم الرشيد والفساد المالي والاداري والضعف في اجراءات المسائلة والشفافية ادت الى تدني كفاءة وفاعلية الاجهزة الحكومية ومن ثم تلكؤ تنفيذ المشاريع. فالنتيجة مجرد كتابة لاستراتيجية تعلم الحكومة بل تعترف وبحسب ما جاء بالاستراتيجية[١٥] بصعوبة تنفيذها على ارض الواقع بسبب وجود تحديات تقف عائقا امام تنفيذها، اذ لازالت نسبة الفقر في الريف العراقي من المعوقات التي تواجه تطوير انتاج الغذاء

من محاصيل الحبوب الاستراتيجية فالمنتجين الزراعيين لا يمتلكون التمويل لتطوير الانتاج وشراء البذور والاسمدة والتقانات الزراعية بل جل اعتمادهم على ما تقدمه الدولة من قروض زراعية ودعم للمدخلات الزراعية والتي في غالب الامر لا تتوفر بشكل يضمن تطوير تلك المحاصيل للأسباب التي ذكرت اعلاه كما لازالت البطاقة التموينية قاصرة عن تغذية الفقراء من ابناء الشعب بسبب التوزيع غير المنتظم فضلا عن النقص الكبير بمفرداتها فليس في كل الاشهر يوزع الطحين والرز اذ بلغت نسبة السكان غير الامنين غذائيا في العراق (٢٢%)لعام ٢٠١٥ وذلك يدل على قصور سياسة الدولة في تأمين الغذاء لاسيما للفقراء من السكان مما انعكس بالسلب على الامن الغذائي اذ لابد من توفير الدعم الحكومي للمزارعين من قروض ميسرة ووسائل الانتاج الحديثة وتسعيرة جيدة لإنتاجهم المحصولي لتشجيعهم على التوسع في زراعة محاصيل الحبوب الاستراتيجية لترتفع نسبة مساهمة الانتاج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي لتنويع مصادر الدخل ولرفد مفردات البطاقة التموينية من الانتاج المحلي فضلا عن ضرورة اعادة هيكلية توزيعها لتخصص لفئة الفقراء للقضاء على الجوع .

خامسا-خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢):

وهي خطة خمسية اطلقتها وزارة التخطيط للأعوام (٢٠١٨-٢٠٢٢)احتوت مجموعة من السياسات والاستراتيجيات القطاعية في اطار رحلة التنمية المستدامة التي تستند بالأساس على راس المال البشري واقتصاد ذو مسؤولية اجتماعية لاستثمار الموارد الطبيعية والبشرية بشكل كفوء حاضرا ومستقبلا ضمن اطار الدعم الدولي والإقليمي للعراق.

تشتمل خطة التنمية الوطنية على خطط قطاعية ومن بينها خطط لقطاع الزراعة والموارد المائية، اذ شملت خطة التنمية في هذا المجال تحليل واقع الموارد الطبيعية من اراضي زراعية ومياه ،والتحديات التي تواجه التنمية الزراعية في العراق ومن ثم وضعت الاهداف ورسمت الوسائل لتحقيق تلك الاهداف[١٦]. وكما يلي :-

اهداف خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢

الهدف الاول:-زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي(للأنشطة غير النفطية) من (4.5 %)عام 2015 إلى (5.2 %)عام2022 وتحقيق نمو في القطاع الزراعي في سنة الهدف يصل إلى(8.4 %).

الهدف الثاني:- تحقيق امن غذائي مستدام يتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية له. من خلال الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق وضع افضل للأمن الغذائي على المستوى الاسري

وتطوير البنى التحتية للقطاع الزراعي ودعم المنتجين الزراعيين من خلال فرض الرسوم على المنتجات الزراعية المستوردة.

الهدف الثالث : –تأمين الطلب السنوي على المياه للاستخدامات المستدامة في المجالات(الزراعية، الصناعية، البلدية) وبما يحقق التوازن المائي مع امكانية خفض الطلب السنوي على المياه(500)مليون م 3 سنويا.

تقويم خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨–٢٠٢٢

ذكر في مستهل خطة التنمية الوطنية الصعوبات التي تواجه تنفيذ تلك الخطة والتي كانت سببا في فشل تحقيق اهداف خطة التنمية الوطنية السابقة(٢٠١٣–٢٠١٧) ، اذ انه من المتوقع ان تكون السنوات الخمسة القادمة صعبة مع استمرار التحديات الداخلية والخارجية المتمثلة بعدم استقرار الاقتصاد العالمي وتذبذب اسعار النفط ضمن معدلاته الحالية مما يقلل من الموارد المالية للدولة واللازمة لتنفيذ الخطط الزراعية المعدة، مع وجود ظاهرة الفساد في جميع مؤسسات الدولة وقطاعاتها ومن ضمنها القطاع الزراعي مما يجعلها عائقا امام تحقيق التنمية الزراعية ، فضلا عن ضعف منظومة رسم السياسات الزراعية الناجحة وعدم تناغمها، مما يجعل تلك الخطة مجرد اداء ورقي غير مطبق بشكل فعال وكما مخطط له على ارض الواقع .اذ ان تلك الخطة لا تخطط لتوازن تقلبات اسعار النفط ولا نجد في الخطة تفصيل لتحقيق ركن الحوكمة والحكم الرشيد وهي اولى مقومات القضاء على الفساد أي ان تلك الخطة لم تضع معالجات حقيقية لمشاكل الواقع بل انها اكتفت بذكر تلك المشاكل كمعوقات لتنفيذ هذه الخطة.

لتوضيح اثر تلك الخطة على الواقع نجد أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت من (٤.٥%)عام ٢٠١٥ وهو العام الذي تم اعتماده بالهدف الاول الى (٣.٦ %)[١٧] عام ٢٠١٩ وهذا يعني بأن خطة الهدف الاول لم تسري كما هو مخطط لها بتطوير القطاع الزراعي ليساهم بنسبة اكبر في الناتج المحلي الاجمالي حتى الوصول لسنة الهدف، اما الهدف الثاني فأن الواقع الزراعي في العراق يتأثر بالسياسات الحكومية وبالظروف الطبيعية اذ نجد ان هناك فجوة غذائية في محاصيل القمح والرز اذ لم يحقق العراق حاجة السكان من تلك المادتين حتى عام ٢٠١٩ على الرغم من الوفرة المائية في ذلك العام اذ بلغت الايرادات المائية لنهري دجلة والفرات(٩٣.٥)مليار م^{3} عام ٢٠١٩[١٨]، لذا فان توفير امن غذائي مستدام يتطلب من الحكومة بذل جهود اكبر لأجل تطوير البنى التحتية في القطاع الزراعي بشكل فعال فضلا عن تفعيل سياسة فرض الرسوم على المنتجات المستوردة لدعم المنتج المحلي وبمتابعة حكومية مستمرة للوصول الى الهدف المقرر . اما الهدف الثالث والذي تمثل بخفض الطلب على المياه الى (٥٠٠) مليون م٣ سنويا لمختلف الاحتياجات فهو بعكس الواقع تماما وكأن الخبراء الذين

انجزوا اهداف الخطة لا يدركون ان الاحتياجات الزراعية وحدها تستنفذ معظم الايرادات المائية اذ تتطلب سنويا ما يقارب (٣٠) مليار/م ٣ (جدول ٧) بل انها وصلت الى (٤٤.٢)مليارم٣ في عام ٢٠١٩ مما يدل على ان ذلك الهدف بعيد عن الواقع تماما ومن الصعب تحقيقه.

جدول (٧)

كمية الطلب على المياه حسب استخداماتها في العراق للمدة(٢٠١٧-٢٠١٩)

مليارم٣

السنة	ايرادات نهري دجلة والفرات	منزلي	زراعي	صناعي	بيئي	مجموع الطلب
2017	40.6	٤.١	37.8	1	0.7	43.8
2018	33.2	1	30.7	1.7	2.1	35.7
2019	93.5	6.9	44.2	2.4	5.5	59.1

المصدر:-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاحصاءات البيئية للعراق كمية ونوعية المياه للأعوام ٢٠١٧-٢٠١٩

الاستنتاجـــــــــات

١- وجود فجوة غذائية من محاصيل الحبوب الاستراتيجية في العراق بسبب الظروف الطبيعية وابرزها شح المياه الناتج بسبب التغير المناخي والسياسات المائية للدول المجاورة فضلا عن العوامل البشرية المتمثلة بنقص الموارد المالية والفساد المالي والاداري فضلا عن السياسات الزراعية غير المتوازنة مما ادى الى زيادة نسبة الاعتماد على الخارج وزيادة التبعية للدول المصدرة للحبوب الاستراتيجية.

٢-سعت الحكومة باستراتيجياتها الى تطوير واقع القطاع الزراعي بشكل عام وقطاع الحبوب بشكل خاص الا ان المشكلة الغذائية لاتزال قائمة ولم يحقق الامن الغذائي في العراق.

٣-ركزت بعض الاستراتيجيات الحكومية على تنمية انتاج بعض المحاصيل الاستراتيجية دون ان تشملها جميعها وهذا يعد خللا في التخطيط.

٤- لم تكن الاستراتيجيات التي وضعتها الدولة متواصلة الاهداف فعلى سبيل المثال ركزت المبادرة الزراعية على هدف اساس وهو توفير القروض للمزارعين لتنمية محصولي القمح والشعير بينما ركز البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة على تطوير انتاجية محصول القمح من خلال استخدام التقانة الزراعية.

المقترحـــــــــــات

١-التخلص من خطر التبعية الغذائية لدول الخارج الناتجة بسبب الاستيراد من خلال الاستمرار بتنفيذ الاستراتيجيات الحكومية التي اظهرت نتائج ايجابية في تطوير انتاج محاصيل الحبوب الاستراتيجية والامن الغذائي في العراق.

٢-صياغة استراتيجيات حكومية متوسطة وطويلة المدى تكون احدها مكملة للأخرى كسلسلة مترابطة تشمل جميع جوانب القطاع الزراعي ولاسيما محاصيل الحبوب الاستراتيجية الاربعة لتحقيق الامن الغذائي في العراق.

٣-تشديد الرقابة الحكومية وتطبيق الحكم الرشيد لضمان تنفيذ الاستراتيجيات وتحقيقها لأهدافها والتخلص من آفة الفساد المالي والاداري.

٤-توفير الدعم الحكومي للمزارعين فهم اللبنة الاساس في تطوير انتاج محاصيل الحبوب الاستراتيجية في العراق من خلال توفير مستلزمات الانتاج وادوات التكنلوجيا الزراعية والنهوض بواقع البنى التحتية الريفية لتشجيعهم على الاستثمار في الزراعة.

٥-السعي للوصول لتحقيق الامن المائي في العراق من خلال وضع اتفاقيات جذرية دائمة وملزمة مع دول نهري دجلة والفرات وتوفير وسائل الري الحديثة للمزارعين لتقليل الهدر في المياه.

الهوامش:

١ – بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة((استراتيجية تطوير انتاجية الحبوب وعلاقتها بالأمن الغذائي في العراق – دراسة في الجغرافية السياسية)).

٢ –وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح، دراسة اعدت من قبل قسم السياسات الاقتصادية،٢٠١٢،ص١٧.

٣ –جمهورية العراق، اللجنة العليا للمبادرة الزراعية في العراق ،٢٠٠٨،على الموقع الالكتروني:–www.mobadara.iq

٤ –وزارة التخطيط ،دائرة تخطيط القطاعات، دور قروض المصرف الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في العراق للمدة(٢٠١٠–٢٠١٦)،ص٧٩.

٥ – محمد كريم الخفاجي، وزير الزراعة العراقية، مقابلة على قناة العراقية، برنامج (العاشرة)،بتاريخ ٢٠٢٠/9/١٧.

٦ – وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير سنوي(٢٠١٨)،بيانات منشورة.

٧ –ايمن ماجد دحام، تحليل اقتصادي لأثر التقنيات الحديثة في تحسين انتاجية القمح في العراق (البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة في العراق، محافظة بابل انموذجا، مصدر سابق،ص٨١

٨ –وزارة الزراعة، البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة،٢٠١١،ص٩

٩ – عبد الحسين نوري الحكيم، عبد الكريم حمد حسان، تقييم برنامج تنمية زراعة الحنطة في العراق للأعوام ٢٠١١–٢٠١٦،مجلة الزراعة العراقية البحثية ،مجلد ٢٢،عدد١١،٢٠١٧،ص١٢٢

١٠ –جمهورية العراق، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، تقرير تفصيلي عن سياسة وزارة الزراعة في تنمية وتطوير زراعة الحنطة في العراق للسنوات(٢٠١١ ولغاية ٢٠١٨)،البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة في العراق، ٢٠١٩، ص١–١٦

١١ –من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقارير سنوية (٢٠١١–٢٠١٩)،بيانات منشورة.

١٢ –وزارة الزراعة، دائرة التخطيط والمتابعة، الخطة الاستراتيجية للمدة ٢٠١٥–٢٠٢٥.

١٣ – جمهورية العراق ،وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨–٢٠٢٢،ص٤٧

١٤ –وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة،٢٠١٩،ص٣٤.

١٥– جمهورية العراق ،وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ،مصدر سابق،ص١–٥

١٦ –جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨–٢٠٢٢،١٤٦–١٤٧.

١٧ –وزارة التخطيط، الحسابات القومية، التقديرات الاولية للدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي،٢٠١٩،جدول ٤

١٨ –وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاحصاءات البيئية للعراق،كمية المياه ونوعيتها لسنة٢٠١٩

المصـــــــــــادر:

١. ايمن ماجد دحام، تحليل اقتصادي لأثر التقنيات الحديثة في تحسين انتاجية القمح في العراق (البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة في العراق، محافظة بابل انموذجا،رسالة ماجستير ،كلية الزراعة،٢٠٢٠.

٢. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢.

٣. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢.

٤. جمهورية العراق، اللجنة العليا للمبادرة الزراعية في العراق ،٢٠٠٨،على الموقع الالكتروني:-www.mobadara.iq

٥. جمهورية العراق، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، تقرير تفصيلي عن سياسة وزارة الزراعة في تنمية وتطوير زراعة الحنطة في العراق للسنوات(٢٠١١ ولغاية ٢٠١٨)، البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة في العراق، ٢٠١٩.

٦. عبد الحسين نوري الحكيم، عبد الكريم حمد حسان، تقييم برنامج تنمية زراعة الحنطة في العراق للأعوام ٢٠١١-٢٠١٦،مجلة الزراعة العراقية البحثية ،مجلد ٢٢،عدد١١ ،٢٠١٧.

٧. محمد كريم الخفاجي، وزير الزراعة العراقية، مقابلة على قناة العراقية، برنامج (العاشرة)،بتاريخ ٢٠٢٠/9/١٧.

٨. وزارة التخطيط ،دائرة تخطيط القطاعات، دور قروض المصرف الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في العراق للمدة(٢٠١٠-٢٠١٦).

٩. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي ،تقارير سنوية(٢٠٠٨-٢٠١٨)

١٠. وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة،٢٠١٩.

١١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاحصاءات البيئية للعراق،كمية المياه ونوعيتها لسنة٢٠١٩.

١٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاحصاءات البيئية للعراق كمية ونوعية المياه للأعوام ٢٠١٧-٢٠١٩ .

١٣. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير سنوي(٢٠١٨)،بيانات منشورة.

١٤. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقارير سنوية (٢٠١١-٢٠١٩)،بيانات منشورة.

١٥. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقارير سنوية (٢٠١٥-٢٠١٩)،بيانات منشورة.

١٦. وزارة التخطيط، الحسابات القومية، التقديرات الاولية للدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي ،٢٠١٩.

١٧. وزارة الزراعة، البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة،٢٠١١.

١٨. وزارة الزراعة، دائرة التخطيط والمتابعة، الخطة الاستراتيجية للمدة ٢٠١٥-٢٠٢٥.

١٩. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح، دراسة اعدت من قبل قسم السياسات الاقتصادية،٢٠١٢.